

## شروط وأحكام حساب الراتب-استقطاع

بعد الاطلاع على النظام الأساسي لبنك وربة وعلى الشروط العامة والخاصة فتح الحساب وموافقنا عليها، نرجو فتح الحساب لديكم حسب بيانات هذا الطلب وفقاً للشروط والأحكام المبينة أدناه.

## الشروط العامة:

1. يقر العميل ويوافق على أنه في حال أصبح أي مبلغ مستحقاً عليه لبنك وربة ولم يتم سداده في تاريخ الاستحقاق، أو عند وقوع أي حدث يخول بنك وربة قانوناً أو تعاقدياً استيفاء مستحقاته، فإنه يحق لبنك وربة، في أي وقت ودون أي إخطار أو معارضة إجراء المقاصة بين جميع الحسابات المختلفة لصاحب الحساب لتسوية الديون والمبالغ المستحقة عليه لصالح بنك وربة استيفاء المبالغ المستحقة له عن طريق المقاصة أو الخصم من أي حساب أو وديعة أو مبلغ مملوك للعميل ومودع لدى البنك، وذلك بالقدر اللازم لسداد المبالغ المستحقة للبنك ويجوز للبنك إجراء المقاصة بين الحسابات المختلفة للعميل وتعتبر جميعها ضامنة للوفاء بما يستحق (لبنك وربة) على العميل، بغض النظر عن طبيعتها أو عملتها، بعد إجراء تحويل العملة اللازم وفق سعر الصرف المعتمد لدى بنك وربة والساري في تاريخ إجراء المقاصة.
2. يلتزم بنك وربة بتزويد العميل، فور إتمام أي معاملة أو عند التعاقد على أي منتج أو خدمة، بنسخة من المستندات النهائية المتعلقة بتلك المعاملة أو المنتج أو الخدمة، بما في ذلك أي مستند يتضمن توقيع العميل أو موافقته أو إقراره أو قبوله، وذلك دون تحميل العميل أي رسوم مقابل النسخة الأولى من تلك المستندات. ويجوز تسليم هذه المستندات ورقياً أو إلكترونياً أو من خلال أي من القنوات الرقمية المعتمدة لدى البنك، ويُعد ذلك تسليمًا صحيحاً ونافذاً.
3. يقوم البنك بالإفصاح للعميل عن جميع الرسوم والمصاريف والعمولات المطبقة، وكذلك أي رسوم أو مصاريف أو عمولات تخص أطرافاً ثالثة، سواء كانت معلومة أو يمكن التحقق منها بشكل معقول، وذلك من خلال قنوات الاتصال المعتمدة لدى البنك بما في ذلك جداول الرسوم والموقع الإلكتروني والتطبيق الخاص بالبنك ويقر العميل بأن الرسوم أو المصاريف أو العمولات الخاصة بالأطراف الثالثة قد تتغير دون أن تكون خاضعة لسيطرة البنك، وبالتالي لا يكون البنك مسؤولاً عن أي من هذه التغييرات، شريطة أن يكون البنك قد أفصح عن هذه الرسوم أو عن طبيعتها المتغيرة بالقدر المعروف لدى البنك للبنك الحق بمطالبتها بها ويفوض العميل بنك وربة استيفاء مستحقاته من هذه الرسوم أو المصروفات من أي حساب خاص بالعميل لدى البنك دون الرجوع للعميل أو إخطاره مسبقاً بها ويقر العميل بحق بنك وربة بمطالبتها بها في حال عدم قدرة البنك من استيفائها من حساب العميل مباشرة.
4. لبنك وربة الحق في رفض قبول الإيداعات في أي حساب أو وضع حدود للمبالغ التي يمكن قبول إيداعها في الحساب القوائين والأنظمة المتبعة في هذا الشأن أو حسب تقديره المطلق.
5. يعتبر أي تعديل أو تصحيح في القیود على الحساب موقع من قبل الموظف المسؤول نافذاً وصحيحاً، ولا يجوز لصاحب الحساب المطالبة بقيمة الإيداعات الخاطئة في حسابه ويفوض بنك وربة بإجراء جميع قیود التصحيح وتسجيلها على الحساب.
6. يقر العميل بأن بنك وربة غير مسؤول قانونياً عما يقع منه من خطأ ما لم يثبت أنه كان نتيجة إهمال جسيم.
7. تخضع العلاقة بين العميل (صاحب الحساب) وبنك وربة لأحكام القوانين السارية في دولة الكويت بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً لأحكام النظام الأساسي لبنك وربة والأنظمة والسياسات المتبعة لديه.

8. يفوض العميل بنك وربة أن يستخرج بياناً قانونياً بالمعلومات المتعلقة به من الهيئة العامة للمعلومات المدنية وما يطرأ عليها من تعديلات لتحديث البيانات الخاصة به، وذلك دون أية مسؤولية على الهيئة العامة للمعلومات المدنية أو على بنك وربة.

9. يمنع العميل من فتح أي حسابات مجهولة الهوية أو حسابات بأسماء وهمية أو رمزية.

10. بالنسبة للحسابات بالعملة الأجنبية:

• تقبل الإيداعات النقدية فيها بمختلف العملات الأجنبية بنفس المبلغ إذا كانت بنفس عملة الحسابات. كما تقبل الإيداعات بالدينار الكويتي في الحساب على أساس سعر الصرف اليومي المعلن لعملة الحساب في بنك وربة.

• يتم إيداع مبالغ الشيكات المحصلة فعلاً بنفس المبلغ إذا كانت بنفس عملة الحساب أو بسعر التصارييف (بيع وشراء) إذا كان المبلغ المحصل بعملة غير عملة الحساب بعد خصم المصروفات إن وجدت.

• السحب نقداً من الحساب بنفس عملة الحساب يتم بنظام التصارييف (بيع وشراء).

• تحويل مبلغ من الحساب إلى حساب آخر داخل بنك وربة أو خارجه أو إصدار حوالة (بنك مصرفي أو توكس) بنفس عملة الحساب يتم بنفس المبلغ المحول بعد خصم المصارييف إن وجدت.

11. يحق لبنك وربة في أي وقت إغلاق حساب / حسابات العميل حال إخلال العميل بالشروط والأحكام أو القوانين المعمول بها أو إدراج العميل في القوائم السوداء لدى الجهات الرقابية أو الحكومية أو لأي سبب يراه بنك وربة وفقاً لإجراءاته حسب تقديره المطلق وذلك دون الحاجة إلى تنبيه أو إخطار مسبق.

12. يحق لبنك وربة إيقاف أي خدمة يقدمها للعميل دون إخطار مسبق.

13. يجوز للقاصر الذي أتم سن الخامس عشر ولم يتم سن الواحد وعشرين فتح حساب وإدارته بحدود الكسب وذلك شريطة إثبات مصدر الدخل.

14. يعتبر الحساب ساكناً إذا لم يتحرك لمدة سنة واحدة (6 شهور لحساب العامل) وعلى العميل مراجعة الفرع شخصياً لإعادة تشغيله أو عبر تطبيق بنك وربة، ويحق للبنك تحريك الحساب الساكن لتغطية أي التزام على العميل من دون حضور العميل أو من يمثله قانوناً، ويحق للبنك إغلاق الحساب بعد مرور سنة واحدة في وضع الساكن وتحويل أي مبالغ متوفرة إلى أحد الحسابات الفعالة الأخرى لنفس العميل أو تحويلها في حساب البنك الداخلي لحين قيام العميل بالمطالبة بالمبلغ.

15. يحق لكل من أكمل سن الخامس عشر ميلادي فتح وإغلاق وإيداع وسحب من الحساب البنكي بشرط ألا ينشئ أي نوع من أنواع الالتزامات أو الرسوم البنكية على العميل القاصر إلا بعد إكمال السن القانوني.

16. تقبل الإيداعات بالحساب بجميع الفروع نقداً أو بشيكات مسحوبة على فروع بنك وربة أو بنوك محلية، كما يمكن للعميل استخدام وسائل الإيداع الأخرى المعمول بها مثل التحويل بين الحسابات أو عن طريق الخدمات الإلكترونية التي يقدمها بنك وربة، فيما عدا حساب السحب المؤقت.

17. يتم تسليم العميل بطاقة سحب آلي مع رقم سري تستخدم في عمليات السحب النقدي من خلال أجهزة الصرف الآلي التابعة لبنك وربة أو التابعة للبنوك المحلية أو التابعة لشركة كي نت أو تلك الأجهزة المنتشرة حول العالم، كما يمكن للعميل استخدام البطاقة لسداد قيمة المشتريات من خلال نقاط البيع المنتشرة في المحال التجارية في الكويت وذلك بالخصم من رصيد حسابه الدائن، أما البطاقة الصادرة لعملاء الحساب الجاري بالعملة الأجنبية فإنها تستخدم لعمليات الاستفسار فقط من خلال أجهزة الصرف الآلي فيما عدا حساب الشركات والجهات الاعتبارية أو التي تدار بتوقيعين مجتمعين.

18. يمكن للعميل (صاحب الحساب) أو الوكيل المفوض لإدارة الحساب بالإنابة عنه السحب نقداً من رصيد الحساب المتاح، أو عمل الحوالات الخارجية، أو أوامر الدفع، أو الأوامر الثابتة، أو التحويل لحساب آخر داخل بنك وربة أو لدى بنوك محلية أو إنشاء ودائع استثمارية أو أي عمليات سحب أخرى بالخصم من الحساب وفقاً للنظام المتبع الخاص بتلك العمليات في البنك.

19. يمكن للعميل استخدام وسائل الإيداع والسحب التي قد تستحدث وفقاً للشروط والأحكام متى توافرت الشروط اللازمة لذلك.

20. لا يمكن للعميل سحب المبالغ المودعة بحسابه برسم التحصيل إلا بعد تحصيلها فعلياً من قبل البنك.

21. يمكن للعميل إجراء وكالة داخلية لدى بنك وربة لتمكين الوكيل بموجبها التصرف بحسابه وذلك بعد تحرير وتوقيع الأوراق المعدة لذلك من قبل بنك وربة.

22. يجوز لصاحب الحساب أو من يمثله قانونياً (وكيل) إغلاق الحساب بشرط ألا يكون هناك مطالبات أو التزامات مرتبطة بهذا الحساب.

23. يسمح لصاحب الحساب سحب أي مبلغ من مضاعفات 10 دينار كويتي ولا يسمح له بسحب أي مبلغ يقل عن 10 د.ك. إلا في حالة إغلاق الحساب.

24. لبنك وربة الحق، وفقاً لتقديره المطلق، في تعديل الشروط والأحكام في أي وقت، وذلك شريطة تزويد العميل بإشعار كتابي عبر أي وسيلة معتمدة من قبل بنك وربة بهذه التعديلات خلال مدة معقولة قبل سريان أي من تلك التعديلات، على ألا تقل هذه المدة في جميع الأحوال عن [14 يوم].

25. لبنك وربة الحق، وفقاً لتقديره المطلق، في تعديل معدلات العائد أو ربح المطبقة في أي وقت بناءً على التغيير في سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي وفقاً لتعليماته وذلك شريطة تزويد العميل بإشعار كتابي عبر أي وسيلة معتمدة من قبل بنك وربة بهذه التعديلات قبل سريانها.

26. لبنك وربة الحق، وفقاً لتقديره المطلق، في تعديل جدول الرسوم والعمولات المطبقة في أي وقت، شريطة تزويد العميل بإشعار كتابي عبر أي وسيلة معتمدة من قبل بنك وربة بهذه التعديلات خلال مدة معقولة قبل سريان أي من تلك التعديلات، على ألا تقل هذه المدة في جميع الأحوال عن 90 يوم.

27. في حال طلب العميل إلغاء أي خدمة أو منتج قبل انتهاء مدته التعاقدية، يلتزم بنك وربة برد جزء من الرسوم المطبقة التي قام العميل بدفعها مقدماً والتي تتعلق بالفترة المتبقية من تلك المدة التعاقدية، وذلك بعد خصم التكاليف المباشرة الفعلية التي تكبدها البنك أو الرسوم المطبقة المتعلقة بتقديم الخدمة أو المنتج حتى تاريخ السريان للإلغاء، وذلك كما هو منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام ويقرّ العميل ويوافق على أن أي خصم من مبلغ الاسترداد يقتصر فقط على تلك التكاليف المباشرة والرسوم المطبقة، وأن المبلغ المسترد يتم احتسابه على أساس النسبة والتناسب وفقاً للفترة المتبقية من المدة التعاقدية.

28. تتم عمليات تقاص الشيكات والتسويات والتحصيل وفقاً للسياسات والإجراءات والضوابط وأنظمة التشغيل المعمول بها لدى بنك وربة وبما يتوافق مع القوانين السارية في دولة الكويت، وقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي، وأي قواعد أو ترتيبات أو متطلبات تشغيلية أو تنظيمية أخرى ذات صلة بعمليات تحصيل الشيكات وتقاصها وتسويتها من وقت لآخر ويقرّ العميل أن البنك أفصح للعميل من خلال هذه الشروط والأحكام وأي نماذج أو إشعارات أو إرشادات عن الإجراءات المطبقة على عمليات تحصيل الشيكات وتقاصها وتسويتها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أ. الآلية المعتمدة لقبول الشيكات المودعة أو المقدمة للتحصيل.

ب. الأثر الزمني التقريبي أو المتوقع المطلوب لإتمام تقاص الشيكات أو تحصيلها أو قيد قيمتها في حساب العميل، وذلك بحسب نوع الشيك، والبنك المسحوب عليه، وأي إجراءات أخرى ذات صلة.

ج. الحالات التي يجوز فيها للبنك تأخير قيد المبالغ أو تقييد إتاحة المبلغ أو رفض التحصيل أو عكس أي قيد محاسبي، وذلك إذا كان ذلك مطلوباً وفقاً للإجراءات المطبقة أو لمتطلبات التحقق أو الامتثال أو في الحالات التي لم تتم فيها التسوية النهائية بعد.

د. الشروط والأحكام والرسوم المطبقة على تحصيل الشيكات، وإرجاع الشيكات، والتعامل مع الشيكات المرتجعة أو غير القابلة للتحصيل.

كما يقر العميل كذلك بأن قيد قيمة أي شيك في حساب العميل يظل خاضعاً لإتمام إجراءات التقاص والتحصيل والتسوية النهائية فعلياً، ويجوز للبنك في حال عدم اكتمال التحصيل أو التسوية النهائية لأي سبب أن يقوم بخصم أو عكس أي مبلغ تم قيده سابقاً في حساب العميل على أساس مؤقت أو تحت التحصيل، وذلك دون الإخلال بالحقوق القانونية أو التعاقدية للبنك ويجوز للبنك تعديل الإجراءات والأطر الزمنية والمتطلبات المطبقة من وقت لآخر وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات التشغيلية المعمول بها، شريطة الإفصاح عن تلك التعديلات من خلال قنوات التواصل المعتمدة لدى البنك.

29. يقر العميل بأن بنك وربة يقدم خدمات الحوالات وتحويل الأموال إلكترونياً وفقاً للأنظمة والضوابط والإجراءات المعمول بها لدى البنك، وبما يتوافق مع القوانين واللوائح السارية في دولة الكويت، وكذلك القواعد والتعليمات والتوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي من وقت لآخر كما يقر العميل ويوافق على أن الرسوم والتكاليف والعمولات المتعلقة بالحوالة أو التحويل قد تكون مستحقة الدفع من قبل العميل أو المستفيد أو يتم تقاسمها بينهما، بحسب ما ينطبق، وذلك اعتماداً على نوع الخدمة والنظام المعمول به وتعليمات التنفيذ المختارة ويقر العميل كذلك ويوافق على أن المبلغ النهائي الذي يتلقاه المستفيد قد يختلف عن المبلغ الذي قام العميل بإرساله، وذلك نتيجة الرسوم أو الاستقطاعات التي قد تفرضها الأطراف الثالثة ذات الصلة أو نتيجة فروقات أسعار الصرف أو لأي سبب آخر خارج عن سيطرة البنك ولا يكون بنك وربة مسؤولاً عن أي تأخير أو نقص أو خصم أو عدم تنفيذ ينشأ نتيجة تعليمات غير مكتملة أو غير صحيحة مقدمة من العميل، أو نتيجة إجراءات الامتثال أو المتطلبات التنظيمية، أو نتيجة أي فعل أو امتناع من جانب البنوك الوسيطة أو البنوك المراسلة أو بنوك المستفيدين، أو أي أنظمة محلية أو دولية مشاركة في معالجة أو تسوية الحوالات والتحويلات ويجوز للبنك تعديل الرسوم أو الإجراءات أو المتطلبات المتعلقة بخدمات الحوالات والتحويلات الإلكترونية من وقت لآخر وفقاً للقوانين واللوائح والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، شريطة الإفصاح عن هذه التعديلات من خلال القنوات المعتمدة لدى البنك قبل العمل بها.

30. يقر العميل ويوافق على أن جميع البيانات أو المعلومات أو المستندات التي يقدمها العميل إلى البنك، أو التي يحصل عليها بنك وربة من العميل أو فيما يتعلق به خلال سير العلاقة التعاقدية أو فيما يتصل بأي خدمة أو منتج يقدمه البنك للعميل، تخضع لأحكام السرية المصرفية وللقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الكويت وتعليمات بنك الكويت المركزي ويتعهد البنك بالحفاظ على سرية بيانات ومعلومات العميل، وألا يقوم بالإفصاح عنها أو مشاركتها أو إتاحتها لأي طرف ثالث إلا في الحالات التي يسمح بها القانون المعمول به، وبالقدر اللازم للأغراض المشروعة وذات الصلة ويجوز للبنك الإفصاح عن تلك البيانات أو المعلومات في أي من الحالات التالية:

أ. بناءً على موافقة كتابية صريحة من العميل أو تفويض أو طلب صادر عنه؛

ب. إذا كان الإفصاح مطلوباً أو مسموحاً به بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها (بما في ذلك وفقاً للتعليمات أو القرارات أو الأوامر الصادرة عن الجهات القضائية أو الرقابية أو الإشرافية أو الرسمية المختصة)؛

ج. إذا كان الإفصاح ضرورياً لتنفيذ معاملة يطلبها العميل، وذلك للأطراف الثالثة (بما في ذلك مزودي الخدمات) اللازمة لهذا الغرض وبالقدر الضروري فقط؛

د. في أي حالة أخرى يكون فيها الإفصاح مطلوباً أو مسموحاً به بموجب القانون أو اللوائح المعمول بها.

31. إدارة الحساب (ما عدا الحساب الجاري) لمن دون سن الرشد بالدينار الكويتي:

- يفتح الحساب بمعرفة أيًا من الولي الطبيعي (الأب أو الجد من جهة الأب في حالة عدم وجود الأب) أو الوصي، ولا يكون لغير هؤلاء الحق بفتح الحساب وإدارته إلا إذا كان على سبيل التبرع مع اشتراط عدم التصرف بالأموال لحين بلوغ القاصر أو تعيين وصي له من قبل المحكمة.
- يحق للمتبرع للقاصر بمبالغ أن يفتح حساباً للقاصر وأن يشترط عند التبرع برصيد الحساب عدم التصرف بالأموال لحين بلوغ القاصر أو تعيين وصي له من قبل المحكمة كما يجوز له اختيار نفسه أو غيره لتولي إدارة الحساب والتوقيع على القرارات اللازمة عملاً بأحكام القانون.

- يسمح بالسحب من الحساب أو إغلاقه للولي الطبيعي (للأب أو الجد) أو لمن يتولى إدارته (في حالات التبرع السابق الإشارة إليها) وللقاصر عند بلوغه سن الرشد، كما يجوز التوكيل على الحساب بوكالة داخلية فقط لمن يحدده من قام بفتح الحساب.
- يمنع ربط حساب (الأطفال) مع الحسابات الخاصة بالولي الطبيعي ويتم ربطها مع الحسابات الخاصة بالطفل فقط.

### شروط حساب الراتب/ حساب الاستقطاع:

1. لا يوجد حد أدنى لفتح حساب الراتب بالدينار الكويتي ويتم فتح الحساب للأفراد فقط.
2. يعتبر رصيد هذا الحساب بمثابة مبلغ حال وبالتالي لا يستحق ربواً ولا يتحمل خسارة.

### المخاطر المرتبطة بالحساب:

1. المخاطر المرتبطة باستخدام الشيكات (للحساب الجاري فقط):
  - أن إصدار شيكات دون وجود رصيد كاف قد يترتب عليه مسؤوليات قانونية أو جزائية وفقاً للأنظمة المعمول بها.
  - أن فقدان الشيكات أو إساءة استخدامها من قبل الغير قد يترتب عليه التزامات مالية يتحملها العميل.
  - أن أي خطأ في بيانات الشيك أو التوقيع قد يؤدي إلى رفض صرف الشيك دون مسؤولية على بنك وربة.
  - أن العميل يتحمل مسؤولية الإبلاغ الفوري عن فقدان أو سرقة الشيكات، وأي تأخير في الإبلاغ قد يترتب عليه تنفيذ عمليات لا يتحمل بنك وربة مسؤوليتها.
2. المخاطر المرتبطة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب:
  - أن استخدام الحساب في أي أنشطة غير مشروعة قد يترتب عليه تقييد أو إيقاف الحساب مؤقتاً أو نهائياً وفقاً للأنظمة المعمول بها.
  - أن بعض العمليات قد تتطلب إجراءات تحقق إضافية أو تقديم مستندات داعمة، مما قد يؤدي إلى تأخير تنفيذها.
  - أن البنك يحق له الإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة للجهات المختصة دون الرجوع إلى العميل.
  - أن العميل يتحمل كامل المسؤولية القانونية الناتجة عن أي إساءة استخدام للحساب أو تقديم معلومات غير صحيحة.
3. المخاطر المرتبطة بالاحتيال في الحسابات البنكية:
  - أن العميل يتحمل مسؤولية الحفاظ على سرية بيانات الحساب وبيانات الدخول وعدم مشاركتها مع أي طرف آخر.
  - أن أي عمليات تتم باستخدام بيانات العميل تعد صحيحة وملزمة له ما لم يثبت خلاف ذلك وفقاً للأنظمة.
  - أن فقدان الأموال الناتج عن الإهمال أو مشاركة البيانات لا يتحمل بنك وربة مسؤوليته.
  - أن استغلال الحساب من قبل أطراف أخرى قد يترتب عليه آثار مالية أو قانونية يتحملها العميل.

## يتعين على العملاء الامتثال إلى المسؤوليات والالتزامات التالية:

1. أن يكون صادقاً في كافة المعلومات التي يقدمها للبنك المتعامل معه.
2. أن يطلع بعناية على كافة المستندات التي يقدمها إليه البنك عند الحصول على أي خدمة أو منتج، مع أهمية التعرف على أي رسوم، أو عمولات، أو أي التزامات، أو مسؤوليات تترتب عليه، وعلى العميل أن يحتفظ بنسخة من تلك المستندات وذلك قبل نشوء أي التزام مالي أو مصرفي عليه.
3. في حالة عدم فهم العميل لأي من الشروط أو الإجراءات المرتبطة بالخدمة أو المنتج الذي يرغب في الحصول عليه، يتعين عليه أن يقدم استفساراته لموظفي البنك المعنيين، وذلك حتى يتمكن من اتخاذ قراراته بناءً على رؤية واضحة وكاملة.
4. أن يلتزم بإجراءات تقديم الشكاوى، بما في ذلك إجراءات التظلم إلى وحدة حماية العملاء لدى بنك الكويت المركزي.
5. أن يتعرف على المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدامه خدمة أو منتج يقدمه بنك وربة، وذلك من خلال الاستفسارات الموجهة للمختصين حول الآثار المترتبة على تلك المخاطر، وعليه أن يتجنبها كلما كان ذلك ممكناً.
6. أن يختار من بين المنتجات والخدمات المعروضة عليه، الأكثر ملاءمة لظروفه وقدراته الحقيقية الواقعية وبما يلبي احتياجاته الفعلية.
7. أن يقوم بإبلاغ البنك المتعامل معه فور علمه بأن هناك بعض العمليات المصرفية التي تمت على حساباته لا يعلم عنها وأسبابها أو تلك التي لم يصدر تفويض منه لإتمامها.
8. أن يتوخى الحذر والحرص في المحافظة على سرية معلوماته الخاصة بتعاملاته مع البنك ولا يفصح عنها لأي طرف آخر حفاظاً على أمواله.
9. أن يستعين بالمشورة والنصح من موظفي بنك وربة المختصين في حالة مواجهته لأي مصاعب مالية تعيقه عن الالتزام بشروط التعاقد معه أو استخدام الخدمات والمنتجات المقدمة له.
10. أن يقوم بتحديث بياناته الشخصية والمصرفية لدى البنك كلما طلب منه البنك ذلك أو كلما حدث تغيير فيها.
11. تأكيداً للمحافظة على السرية المصرفية، وفي حالة حاجة العميل إلى مراسلة البنك المتعامل معه عن طريق البريد العادي أو الإلكتروني، فإنه يتعين عليه أن يستخدم العنوان البريدي الخاص به وذلك تجنباً لاطلاع غيره على معلوماته الشخصية والمصرفية إذا لجأ إلى استخدام عنوان لا يخصه.
12. في حال منح العميل أي تفويض أو وكالة لأي طرف ثالث لتشغيل حسابه أو إجراء أي معاملة نيابة عنه، فإنه يلتزم باتخاذ العناية الواجبة وتوخي الحذر فيما يتعلق بالصلاحيات والتفويضات والمعلومات الممنوحة، كما يلتزم بإخطار البنك فوراً واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة والمناسبة عند قيام العميل بإلغاء أي من تلك التفويضات أو الصلاحيات كما يقر العميل كذلك بأن بنك وربة لا يتحمل أي مسؤولية عن أي أفعال أو امتناعات تصدر عن أي من الأطراف الثالثة المفوضة فيما يتعلق بحسابات العميل.
13. عدم التوقيع على أي مستندات مالية أو عقود خالية أو غير مكتملة البيانات، ويتعين عليه مراجعة كافة المستندات التي يقدمها البنك له قبل توقيعها.
14. ضرورة احتفاظ العميل بنسخ من مستندات التعاملات مع بنك وربة في مكان آمن وبالشكل الذي يسهل عليه الرجوع إليها وقت الحاجة.
15. التزام العميل بتقديم الشكاوى المتعلقة بموضوع محدد مرة واحدة، وانتظار الرد الرسمي خلال المدة المحددة للرد، ما لم تطرأ أي مستجدات أو معلومات أو أدلة جديدة تستدعي إعادة الإرسال.